مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٤) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٤) ٢٠٢٠

القرار الأمريكي حول الجولان السوري المحتل
"دراسة في الأهداف والتداعيات"

د. فادي شمسين

(تاريخ الإيداع ٧ / ٤/ ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ٧ / ٧ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يُعّد القرار الذي أصدره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في آذار عام 2019 حول الجولان السوري المحتل، واعترافه بالسيادة "الصهيونية" على الجولان السوري، من أخطر القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه القضية. حيث عكس هذا القرار الانحياز الأمريكي السافر لصالح الاحتلال "الصهيوني" دون إعطاء أي قيمة للقرارات والمواثيق الدولية التي تؤكد على حق سورية في استعادة أراضيها المحتلة.

ونظراً لخطورة هذا القرار، ولا سيما أنّ "الكيان الصهيوني" لا يزال مستمراً في عدوانه على الهوية الوطنية والسياسية لسكان الجولان السوري المحتل، وأيضاً مستمراً في سرقة الموارد والثروات المائية والنفطية، ومحاولة طمس الهوية العربية السورية. فإنني سأسلط الضوء على هذا القرار الخطير من خلال هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الجولان السوري المحتل . الكيان الصهيوني . الولايات المتحدة الأمريكية

* دكتوراه في العلاقات الدولية – سورية. موبايل: 0936579932 - Email: fms_901@yahoo.com

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (4) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (4) 2020

The American decision on the occupied Syrian Golan "A study of objectives and repercussions"

Dr. fadi shamsin*

(Received 7 / 4 / 2020 . Accepted 7 / 7 / 2020)

□ ABSTRACT □

One of the most serious decisions taken by the United States on this issue is the decision issued by US President Donald Trump in March 2019 regarding the occupied Syrian Golan and his recognition of Zionism sovereignty over the occupied Syrian Golan. As this decision reflected the blatant American bias in favor of the Zionist occupation without giving any value to the international resolutions and covenants that affirm Syria's right to recover its occupied lands.

And given the seriousness of this decision, especially since The Zionist Entity is still continuing its aggression against the political identity of the population of the occupied Syrian Golan, as well as continuing to steal resources and water and oil resources, and trying to obliterate the Syrian Arab identity. I will highlight this serious decision through this research.

key words: The Occupied Syrian Golan – The Zionist Entity – The United States American

* Doctorate in International Relations, Mobile: 0936579932 – Email: fms_901@yahoo.com

المقدمة:

في الوقت الذي تعاني فيه سورية طوال تسعِ سنوات من حرب دولية وإقليمية ظالمة على أراضيها، جاء قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 25 آذار 2019، الذي ينص على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية "بالسيادة الصهيونية" على الجولان السوري المحتل، حاملاً احتمالات متعددة للمرحلة القادمة. وقد جاء القرار في سياق جملة من التغيّرات الإقليمية التي فرضت تداخل الملفات، وجاء بعد سلسلة من القرارات التي اتخذتها إدارة الرئيس دونالد ترامب بدءاً من قرار الاعتراف بالقدس عاصمةً "للكيان الصهيوني" وانتهاءً بمحاولة فرض صفقة القرن لتصفية القضية الفلسطينية.

ومما لاشك فيه أنّ القرار الأمريكي جاء خارج سياق الشرعية الدولية وخارج الإطار القانوني للقرارات الأممية، لأنه يتنكر للحقوق المشروعة للجمهورية العربية السورية وحقها في استعادة أراضيها المحتلة في الجولان السوري، وهذا يؤدي إلى تعميق الصراع في المنطقة ويدفع "الكيان الصهيوني" إلى التمادي في الاعتداء على الحقوق العربية وبناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة.

كما شكّل القرار تهديداً حقيقياً للملفات الحساسة في الصراع العربي . الصهيوني، والصراع الفلسطيني . الصهيوني، إذ أنّ مثل هذا القرار ينسف كل جهود السلام السابقة في المنطقة ويزيد من حدّة التوتر والصراع فيها، فهو يُلغي كل خيارات استعادة الأرض بالمفاوضات ويجعل الطريق الوحيد لاستعادتها من خلال المقاومة واستخدام الوسائل المشروعة للشعوب التي تقرها المواثيق والأعراف الدولية لاستعادة حقوقها المغتصبة.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته كونه يسلّط الضوء على قضية هامة ومركزية ووطنية تتعلق بالجولان السوري المحتل، فقد أعاد قرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الجولان السوري المحتل إلى مركز الأحداث بعدما غيّبته سنوات الحرب عن قائمة الأولويات، حيث حاول الكيان الصهيوني طوال سنوات الحرب استغلال هذه الظروف لتغيير واقع الجولان المحتل وفرض سيادته عليه، وما الدعم الذي قدمه الكيان الصهيوني للجماعات الإرهابية المسلحة جنوب سورية وعلى حدود الجولان إلا دليلاً واضحاً على الأطماع والطموحات الصهيونية في الجولان المحتل.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الأهداف والتداعيات للقرار الأمريكي "بالاعتراف بالسيادة الصهيونية على الجولان"، وبيان الدوافع السياسية والإستراتيجية لهذا القرار الخطير، وكشف الأطماع والسياسات الصهيونية الهادفة إلى طمس الهوية العربية السورية في الجولان المحتل وفرض سيطرتها الكاملة عليه.

أسئلة البحث:

ما هي الدوافع والأهداف السياسية والإستراتيجية للقرار الأمريكي بالاعتراف "بالسيادة الصهيونية" على الجولان السوري المحتل؟ وما هي تداعياته على الأمن الدولي والإقليمي؟ وما هي خيارات سورية في مواجهة هذا القرار في ظل واقع عربي عاجز ومتعامل مع الكيان الصهيوني؟ وهل سيؤدي إصدار هذا القرار إلى تغيير في الوقائع القائمة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة يقوم البحث على فرضيتين أساسيتين هما:

١- إنّ القرار الأمريكي بالاعتراف "بالسيادة الصهيونية" على الجولان السوري المحتل جاء بهدف إغلاق ملف الجولان، واستغلال اللحظة التي تعاني فيها سورية من حرب إرهابية ضد أراضيها لإغلاق هذا الملف.

٢- سيؤدي هذا القرار إلى نتائج عكسية إذ أنّه سيعيد ملف الجولان المحتل إلى أولى أولويات السوريين لاستعادته وإنهاء احتلاله.

منهجية البحث:

يعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج التاريخي لعرض التطورات التاريخية في الجولان السوري، وأيضاً المنهج الوصفي التحليلي، لبيان تداعيات القرار الأمريكي وأهدافه.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الجولان السوري المحتل، ولكن ما يتميز به هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه يرّكز على التطورات الحالية بما يتعلق بالجولان المحتل، وبالتالي هو يبني على ما سبق، وفي نفس الوقت يقدم رؤية جديدة لأهم الأحداث المتعلقة بالجولان، ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

1- دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق في عدد خاص عن الجولان عام 2013 للدكتور "أحمد علي كنعان" بعنوان "المقاومة في الجولان"، حيث هدف البحث إلى دراسة التطور التاريخي للمقاومة في الجولان السوري منذ الصليبيين وحتى الاحتلال الصهيوني، وبيّن البحث مختلف أشكال الإرهاب الصهيوني الممارس في الجولان.

2- دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق في نفس العدد السابق للدكتور "رائق شعلان" بعنوان "مقاومة سكان الجولان للإجراءات (الإسرائيلية) الماسة بهويتهم السياسية"، وقد ركز هذا البحث على الجانب القانوني لقضية الجولان المحتل، وعمل الباحث على بيان الإجراءات "الصهيونية" الهادفة إلى محو الهوية العربية السورية، ومحاولة إحلال الهوية الصهيونية مكانها.

3- دراسة بعنوان "التفكير في الجولان: المدارك النمطية وإكراهات الحرب، والمقاومة الممكنة" للدكتور "عقيل محفوض" صادرة عن "مركز دمشق للأبحاث والدراسات" في نيسان 2019، حيث قدّم الباحث قراءة جديدة لموضوع الجولان المحتل مبيناً آثار الأزمة السورية منذ عام 2011 على قضية الجولان المحتل، ليقدم في نهاية البحث مجموعة من الأفكار لإبقاء قضية الجولان حية في تفكير ووجدان السوريين.

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول: أهم المعطيات حول الجولان السوري المحتل

المبحث الثاني: الجولان في المنظور السوري

المبحث الثالث: أهمية الجولان في المنظور "الصهيوني"

المبحث الرابع: الجولان المحتل في الإستراتيجية الأمريكية

المبحث الخامس: أهداف التناغم الأمريكي الصهيوني حول مستقبل الجولان المحتل

المبحث السادس: تداعيات القرار الأمريكي على النظام والأمن الدوليين

المبحث الأول: أهم المعطيات حول الجولان السوري المحتل

يقع الجولان السوري المحتل في الجنوب الغربي من سورية، يبعد عن دمشق مسافة 60 كم، وهو نقطة عبور بين أقطار بلاد الشام (فلسطين، سورية، لبنان، الأردن)، ويتمتع بأهمية استراتيجية بحكم موقعه المميّز وتنوع تضاريسه.

وقد احتل "الكيان الصهيوني" حوالي 1200 كم2 من أصل مساحته البالغة 1860 كم2 خلال عدوان عام 1967 على الدول العربية. تعادل مساحة هضبة الجولان السوري المحتل 1% من المساحة الإجمالية للجمهورية العربية السورية، وتمتد الهضبة مسافة 74 كم من جبل الشيخ حتى الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية، ويعيش فيها حتى عام 2019 م حوالي 24.500 مواطن سوري، موزعين على خمس قرى وبلدات محتلة من أهمها مجدل شمس، وكان الجولان المحتل، قبل الاحتلال، يحتوي 150 قرية وعشرات المزارع، تعرّضت جميعها للتدمير، كما تمّ تهجير حوالي 80% من سكانه (المصري، 1995، ص95).

وعلى الرغم من صغر مساحة هضبة الجولان السوري المحتل جغرافياً، فقد تكون هذه الهضبة مدخلاً لتغيير الملامح الجيوسياسية في المنطقة العربية برمتها، فقضية الجولان لا ترتبط بمساحتها الجغرافية بل بأهميتها الجيوسياسية، وكونها إحدى أهم ثلاث قضايا ارتبطت بالصراع العربي . الصهيوني منذ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين العربية عام 1948. حيث شكّلت القضايا الثلاث (قضية الجولان، وسيناء، والضفة الغربية) ملامح الصراع العربي . الصهيوني على مدار نصف قرن، وحضرت في مختلف المبادرات والمفاوضات التي سعت لحل القضايا الثلاث، وبعد خروج مصر من الصراع بعد اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني والتي أدّت إلى تطبيع العلاقات المصرية . الإسرائيلية، أصبحت قضية الجولان المحتل ذات أهمية أكبر للكيان الصهيوني لأسباب عديدة، ولعل الموقع الإستراتيجي للجولان المحتل هو الجانب الأهم بالنسبة للكيان الصهيوني، حيث يتميز الموقع الإستراتيجي للجولان ببعدين أساسيين:

-البُعد العسكري: وهو ذو أهمية عظمى لإشرافه على جبال الجليل في فلسطين المحتلة، فضلاً عن أهميته الإستراتيجية بالنسبة إلى سورية لقربه من دمشق، إذ يبعد عمقه الجوي عن دمشق 47 كم، وبعد الاحتلال الصهيوني لجزءٍ منه أصبح العمق الجوي يبعد عن دمشق 35 كم.

-البُعد المائي: وهو ذو أهمية كبرى في العصر الحالي، لأن الصراع الحالي هو صراع مياه وهو من أغنى مخازين المياه في سورية، إذ يشكل ما نسبته 14% من مخزون المياه في سورية (الشعلان، 2009، ص14، 15، 16).

بعد عدوان حزيران عام 1967 كان الجولان المحتل مشمولاً بالقرار الدولي 242، الذي اعُتُمد في أعقاب الحرب، وينص على "عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب"، كما دعا الكيان الصهيوني إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة مقابل سلام شامل، يؤدي إلى الاعتراف بحق جميع الدول بالعيش ضمن حدود آمنة. وبعد حرب 6 تشرين الأول 1973 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 338 الذي أكّد ما دعا إليه القرار 242، لكن الكيان الصهيوني لم يُعطِّ القرارين السابقين أي انتباه. بل إنه أعلن في 14 كانون الأول 1981 ضمه للجولان المحتل ومحاولة فرض قوانينه وسلطاته عليه، وقوبل هذا القرار بالرفض من جانب العرب السوريين في الجولان المحتل، وأصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 497، الذي اعتبر ما فرضه الكيان الصهيوني ملغياً وباطلاً ومن دون فعالية قانونية على الصعيد الدولي (شهوان، 2010، ص68-63).

المبحث الثاني: الجولان المحتل في المنظور السوري

إنّ الجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية، وهذه حقيقة ثابتة تاريخياً وجغرافياً وسياسياً، وهي لا تقبل الدحض أو حتى مجرد التشكيك. فالجولان وعلى مر العصور لم يكن له تاريخ مستقل عن تاريخ سورية، ولم ينفصل عنها في أي حقبة من الحقب رغم تعاقب الغزاة والطامعين على هذه المنطقة. وظل على الدوام جزءاً منها، وترسخ ذلك

بعد استقلال سورية عن الإمبراطورية العثمانية عام 1918 م، وما تلاها من انتداب واقتطاع لأجزاء من أراضيها ولا سيّما لواء الاسكندرون. ومع الاستقلال وجلاء المستعمر الفرنسي عن أرض الوطن عام 1946 م مارست سورية سيادتها على هذا الجزء من إقليمها الجغرافي وتجلى ذلك في تطبيق القوانين والأنظمة السورية، وتولي القضاء السوري النظر في الدعاوى والمنازعات الواقعة بين السكان، ومشاركة مواطني الجولان في مختلف مناحي الحياة السياسية (الشعلان، 2013، ص91).

واستمر الوضع هكذا حتى العدوان الصهيوني الشامل عام 1967 م الذي نتج عنه احتلال مساحات واسعة من الأراضي العربية، ومنذ هذا العدوان أصبح الجولان أرضاً محتلة واقعة تحت الاحتلال المباشر وخاضعة لأحكام الاحتلال، وهذا الوضع أكدّته قرارات الشرعية الدولية، ومواقف مختلف دول العالم، ومنها الدول الحليفة والصديقة للكيان الصهيوني. وقد رفضت سورية وأدانت الاحتلال الصهيوني للجولان، ورفضت أيضاً كل الإجراءات الصهيونية الاستيطانية التي تهدف لتهويد الأراضي العربية، معتبرةً أن كل إجراء أقامه الكيان الصهيوني في الجولان المحتل باطلاً، وأنّ الحل الجذري لذلك يكمن في استعادة سيادتها على الجولان (جمعة، 2013، ص25).

وفي إطار سعي سورية المتواصل لتحرير الجولان، شنّت بالاشتراك مع مصر هجوماً عسكرياً واسع النطاق ضد الكيان الصهيوني، في السادس من تشرين الأول 1973، وكان الهدف الأساسي للحرب استعادة الأراضي المحتلة منذ عام 1967، وقد كانت هذه الحرب هي الأولى التي يبادر فيها العرب ضد الكيان الصهيوني منذ قيامه على أرض فلسطين العربية عام 1948.

وقد استمرت سورية بالتمسك بموقفها الرافض لوجود الاحتلال الصهيوني ولممارساته التوسعية والاستيطانية، وكان الرئيس الراحل حافظ الأسد قد أكد مراراً وتكراراً على "عدم جدوى الإجراءات الصهيونية غير القانونية لفرض احتلالها وتكريسه، ولتغيير الوضع الديمغرافي والقانوني للجولان السوري المحتل".

وبعد القرار الصهيوني بضم الجولان عام 1981، شدد الرئيس "حافظ الأسد" على موقفه المتمسك بتحرير الجولان، وإعادته للسيادة السورية قائلاً: "إنّ الجولان ليست محتلة بقانون يسنّه الكيان الصهيوني، ولن يتوقف تحريرها على عدم وجود قانون يسنّه الكيان الصهيوني، لن يأخذه الكيان الصهيوني بقانون ولن نسترجعه نحن بقانون" (القومية، القيادة، 1982، ص46).

ومنذ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 كان دافع سورية للمشاركة في هذا المؤتمر هو تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و 338 اللذين يؤكدان على حق سورية في استعادة الجولان المحتل، وهذا يعني أن كل شبر من الأراضي العربية المحتلة يجب أن تعود إلى أصحابها الشرعيين دون نقصان، إلا أنّ هذه المحادثات فشلت في التوصل إلى حل لإنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق المشروعة (الأسدي، 1996، ص157).

إنّ القيادة السورية تنظر لقضية الجولان السوري المحتل بمنظور استراتيجي وتكتيكي، فمن الناحية الإستراتيجية وبحكم النظرة القومية للصراع العربي الصهيوني التي تشكّل الأساس النظري للقيادة السورية، فإنّ تحرير الجولان من الاحتلال الصهيوني هي قضية جوهرية ومركزية غير قابلة للنقاش بالنسبة لمختلف الفاعلين في القيادة السورية وهي غير مرتبطة بفترة زمنية معينة بل ترتبط ارتباطاً مباشراً وعضوياً بطبيعة الصراع العربي . الصهيوني، واختيار اللحظة الزمنية المناسبة للبدء بعملية التحرير، ولذلك كان التكتيك المتبع من جانب القيادة السورية وطوال الفترة الماضية وبحكم النظرة القومية للصراع – منذ احتلال الجولان عام 1967 وحتى 2019 – دعم عناصر المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني سواء في فلسطين أو في لبنان، وقد أثمر هذا الدعم عن تحرير جنوب لبنان في أيار عام 2000، وساهم

أيضاً في إبقاء جذوة المقاومة مشتعلة بل كان سبباً مباشراً في إبقاء القضية الفلسطينية حيّة وحاضرة في كل الأوقات. وبالتالي كانت السياسة التي اتبعتها القيادة السورية سواء تجاه القضية الفلسطينية أو تجاه الجولان السوري المحتل قائمة على أساس شمولية الصراع وليس على أساس تجزئة الصراع كما أرادت وسعت إليه إسرائيل منذ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1990 ومحاولتها الفصل بين المسارات. وقد أكد الرئيس بشار الأسد على تحرير جميع الأراضي المحتلة، في كلمته التي وجهها في ذكرى عيد الجيش في آب عام 2004 حيث قال: " تحرير أراضينا المحتلة هو هدف أساسي وموقعه في المقدمة من سلم الأولويات الوطنية (حزب البعث العربي الاشتراكي، 2011).

في السابع والعشرين من آذار عام 2019، قدّم مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري واحدة من أهم الإشارات واللفتات الذكية التي كان يطلقها دبلوماسيون سوريون طوال عدة سنوات حيال الجولان والصّراع مع الكيان الصهيوني، حيث قال: "إنّ الجولان ليس مجرد مرتفعات تمّ احتلالها لأغراض وذرائع عسكرية، حسب الخطاب الصهيوني، إنما هو مجال جغرافي وبشري وثقافي واسع، تمّ احتلاله بالقوة والتواطؤ الدولي في حزيران عام 1967. وبهذا أكّد الجعفري أنّ الجولان المحتل هو أرض سورية ويجب أن يعود إلى الوطن الأم، وأنّ كل الإجراءات الصهيونية بخصوص الجولان باطلة بموجب القرارات الدولية (القرار 242 في 22 تشرين الثاني 1967، والقرار 338 في 22 تشرين الأول 1973، والقرار 497 في 17 كانون الأول 1981 (محفوض، 2019، ص5).

المبحث الثالث: أهمية الجولان في المنظور الصهيوني

يتبين من مراسلات القادة الأوائل للحركة الصهيونية، أنّ أطماعهم في المصادر والثروات المائية في الجولان تعود إلى بدايات القرن العشرين. فقد جاء في نص المذكرة التي بعث بها زعماء الحركة الصهيونية في شباط عام 1919 إلى مؤتمر الصلح الذي عُقد في باريس، والتي رسمت تصوّراً متكاملاً لحدود دولتهم المستقبلية "إنّ جبل الشيخ يعتبر حيوياً بالنسبة لدولتنا المستقبلية، باعتباره يشكل مصدراً غنياً بالمياه، وأنّ سلخ هذا الجبل عن هذه الدولة من شأنه أن يُنزل بها ضربة حقيقية (أيوب، يوليو2001، ص43).

وبعد احتلال الكيان الصهيوني للجولان السوري في حزيران عام 1967، أُعلنت الجولان منطقة عسكرية مغلقة من أجل استكمال مخططات التهجير للسكان العرب السوريين وبناء المستوطنات، فبعد شهر واحد فقط من الاحتلال كانت أول مستوطنة يقيمها الكيان الصهيوني في الجولان باسم "ميروم هجولان". وفي أواخر عام 1970 قال "دافيد بن غوريون": "إنّ الضرورة تحتّم حالياً وفي أقرب وقت ممكن، إقامة عشرين مستوطنة يهودية في هضبة الجولان بالإضافة إلى المستوطنات القائمة حالياً، ذلك أنّ هذه الوسيلة في نظري هي من أنجح الوسائل التي يمكن بواسطتها إبقاء هذه الهضبة تحت سيطرتنا" (علي، 22 آذار2019).

ومنذ الأيام الأولى للحرب الإرهابية الدولية ضد سورية في آذار 2011، رأت "إسرائيل" التي كانت داعماً أساسياً للجماعات الإرهابية، "أنّ سورية تسير نحو التقسيم والتفتت"، كما ورد في بحث نشره مركز أبحاث الأمن القومي "الإسرائيلي" التابع لجامعة تل أبيب في تشرين الأول 2017، وحسب هذا البحث فإنّ ما يجري في سورية سيضمن للكيان الصهيوني التشكيك في المشروعية القانونية للمطالبة بالجولان، وبالتالي يصبح ضمه، ليس أمراً واقعاً بحكم الاحتلال الصهيوني منذ عام 1967، بل أمر يمكن إعطاءه شكلاً شرعياً في مرحلة لاحقة (ضاهر، 12 تشرين الأول 2017).

وكان نفس المركز، في تقرير سابق أصدره في كانون الأول عام 2015، وأشرف عليه الجنرال احتياط "أدوي ديكل"، قد نصح بأن "تتجه الحكومة الصهيونية نحو إقامة علاقات واتصالات، ووضع خطط عمل مع لاعبين محليين

وإقليميين ودوليين لهم مصالح مشابهة لتلك التي تخص الكيان الصهيوني"، لما لهؤلاء اللاعبين من تأثير في الواقع عند رسم ملامح سورية في المرحلة المقبلة. وعليه دعا التقرير صانعي القرار "الإسرائيلي" إلى "صياغة المصالح الجيو. استراتيجية من خلال النظر إلى الغد وليس إلى الأمس، حيث أنّ ثمّة (فرصة فريدة) لتغيير المكانة الدولية لهضبة الجولان، من خلال استغلال هذه اللحظة التاريخية التي تنشغل فيها سورية بحربها على الإرهاب (مقصود، 2016، ص45).

وفي الواقع ومنذ قيام "الكيان الصهيوني بإعلان ضم الجولان عام 1981، فإنه لم يتوقف عن محاولة إقناع الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بقراره هذا، ولم ينجح مسعاه، حتى أنّ إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك "رونالد ريغان" رفضت الاعتراف بقرار الضم الصهيوني. لكن "إسرائيل" استغلت الحرب الإرهابية ضد سورية بعد عام 2011، وعملت للدفع بهذا الاتجاه بالتعاون مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان موضوع ضم الجولان حاضراً في كل المحادثات الصهيونية . الأمريكية، وخاصةً إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الذي أعلن انحيازه الواضح للكيان الصهيوني. وقد أقدمت "إسرائيل" على القيام بخطوات رمزية للتأكيد على سياستها بضم الجولان، إذ عقد نتنياهو اجتماعاً لحكومته في الجولان المحتل بتاريخ 17 نيسان 2018، حيث أعلن أنّ "الجولان سيبقى تحت السيادة الصهيونية إلى الأبد"، وطالب حكومات العالم بأن تعترف بالسيادة الصهيونية على الجولان المحتل (نتنياهو، 9 تشرين الأول 2018).

المبحث الرابع: الجولان المحتل في الإستراتيجية الأمريكية

تكمن أهمية الجولان للجانب الأمريكي في كونها منطقة تمثل خطراً على حليفها الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط، كما أنها تُعَد مصدراً هاماً لسد الاحتياجات الصهيونية من الموارد. ومن هنا استند القرار الأمريكي تجاه الجولان إلى البعد الأمني للكيان الصهيوني من جهة، وأمن منطقة الشرق الأوسط وفقاً للمصالح الأمريكية من جهة أخرى. ورغم أهمية الموقع الجيوسياسي للجولان وتأثيره في الأمن العسكري للكيان الصهيوني، لا يقتصر تركيز الكيان الصهيوني – في سيطرته على الجولان – على تأمين حدوده عسكرياً، بل يأتي أمنه المائي في أول القائمة، إذ تحصل "إسرائيل" على 40% من احتياجاتها المائية من هضبة الجولان، إضافة إلى مشاريع التنقيب عن النفط التي ابتدأتها منذ عام 2014، كما أن المشاريع السياحية والاستثمارية أخذت حظها من النشاط الصهيوني في المنطقة، ويبلغ عدد المستوطنين اليوم في هضبة الجولان السوري المحتل قرابة 20 ألف مستوطن.

وقد ارتكزت السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية، خلال ولاية الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" والرئيس الحالي "دونالد ترامب"، على مراعاة المخاوف الصهيونية الأمنية، وترسيخ هيمنة القوة العسكرية الصهيونية على منطقة الشرق الأوسط، وقد تطوّر الموقف الأمريكي من الأزمة السورية منذ بدايتها، وكان واضحاً الدعم الأمريكي للجماعات الإرهابية المسلحة التي قاتلت ضد الحكومة السورية، مما أدى إلى إطالة أمد الحرب، وهذا أدّى إلى استنزاف القدرات العسكرية السورية، وهو ما يصب في مصلحة الكيان الصهيوني بالدرجة الأولى.

وخلال حملته الانتخابية للفوز بولاية ثانية في تموز 2012، أكد الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" فيما يخص الأزمة السورية، "أنه في ظلّ الغموض الذي يسود الشرق الأوسط، سواء في سورية أم غيرها، فإن الأولوية تقتضي القيام بكل شيء ممكن لضمان أمن "إسرائيل".

وقد كان الهدف الصهيوني دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري المباشر في سورية، حيث ظهر القلق الصهيوني بشكل واضح بعد تراجع إدارة الرئيس "باراك أوباما" عن قصف سورية، في أعقاب اتهامه الحكومة

السورية باستخدام أسلحة كيميائية في 12 آب 2013، وطلبه إلى الكونغرس من أجل إقرار الضربة العسكرية لسورية، إلا أنه تراجع بعد الموقف الدولي الروسي الصيني الرافض لهذا العدوان ضد سورية (القاسم، 2019، صفحة 52).

وعلى ضوء ذلك كانت التقديرات في "إسرائيل" بأن تراجع الإدارة الأمريكية عن الضربة العسكرية لسورية، سيؤدي إلى تقويض أهداف "إسرائيل" في سورية ويدفعها للقيام بهذا العمل بشكل منفرد. ورأى وزير الإسكان "الإسرائيلي" "أوري آرئيل" أن قرار أوباما يتطلب من الحكومة "الإسرائيلية" والأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية موقفاً واضحاً وحازماً، يؤكد أن "إسرائيل" لن تعتمد على غيرها في الدفاع عن نفسها، تجاه المخاطر المحدقة بها، وهذا ما ظهر واضحاً بعد قيام الكيان الصهيوني بسلسلة من الإعتداءات المتواصلة ضد سورية، بهدف دعم الجماعات المسلحة الإرهابية لإطالة أمد الحرب (القاسم، 2019، صفحة53).

المبحث الخامس: أهداف التناغم الأمريكي الصهيوني حول مستقبل الجولان المحتل

في الخامس والعشرين من آذار 2019 وقّع الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، أمراً تنفيذياً ينص على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الصهيونية على الجولان السوري المحتل، وذلك بحضور رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو الذي وصف الخطوة بأنها "تاريخية". وخلافاً لموضوع الاعتراف بالقدس عاصمةً للكيان الصهيوني، لم يأت الاعترف الأمريكي من خلال تشريع عبر الكونغرس، بل جاء من الحكومة الأمريكية على صيغة "هدية" من ترامب إلى صديقه "نتنياهو" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019).

تُعدّ قرارات إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بالاعتراف بالقدس عاصمةً للكيان الصهيوني ونقل السفارة الأمريكية إليها، والاعتراف بضم الجولان بالقوة، تغييراً كبيراً في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي . الصهيوني، والتي قامت منذ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام على أساس معادلة "الأرض مقابل السلام"، التي نصّت عليها قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. وقد كانت إدارة الرئيس الأسبق "رونالد ريغان" قد أيّدت قرار مجلس الأمن رقم 467، والذي رفض قرار "إسرائيل" عام 1981، ضم الجولان المحتل إليها، وهذا كان موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة إزاء قضية الجولان المحتل، على الرغم من سعي الكيان الصهيوني لدى هذه الإدارات للاعتراف بقرار ضم الجولان منذ عام 1967.

وازدادت المساعي الصهيونية للحصول على اعتراف أمريكي ودولي بقرارها ضم الجولان بعد بداية الحرب الإرهابية ضد سورية، حيث سعت حكومة "بينيامين نتنياهو" لدى إدارة الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" للحصول على اعتراف بالسيادة الصهيونية على الجولان، ولكن إدارة الرئيس "باراك أوباما" رفضت ذلك.

ولكن الأمر تغيّر جذرياً في عهد الرئيس "دونالد ترامب" حيث بدأ بسلسلة من الإجراءات الأحادية الجانب، بدءاً من الاعتراف بالقدس عاصمةً للكيان الصهيوني، ثمّ نقل السفارة الأمريكية إليها. وفي 11 آذار2019، قام كل من "بنيامين نتنياهون" والسيناتور الأمريكي "ليندسي غراهام"، والسفير الأمريكي في "إسرائيل" "ديفيد فريدمان"، بجولة في مرتفعات الجولان المحتل، حيث أعلن "ليندسي غراهام" "بأن هناك توجهاً داخل الكونغرس الأمريكي للاعتراف بهضبة الجولان جزءاً من الكيان الصهيوني".

وبعد يومين من هذه الجولة صدر التقرير السنوي للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم، وكان لافتاً أنه نزع صفة الاحتلال عن الأراضي العربية التي تحتلها "إسرائيل" بما فيها الضفة الغربية والجولان، وهو التقليد الذي ظل سائداً في التصريحات والبيانات الأمريكية منذ عام 1967. وفي 25 آذار 2019 أصدر الرئيس "دونالد ترامب" إعلاناً رسمياً يقضي بالاعتراف الأمريكي بالسيادة الصهيونية على الجولان السوري المحتل، وقد لعب كل من مستشار

ترامب "جاريد كوشنر"، ووزير الخارجية "مايك بومبيو"، ومستشار الأمن القومي "جون بولتون"، دوراً أساسياً في الدفع باتجاه إصدار هذا الإعلان (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019).

إنّ التناغم الأمريكي . الصهيوني، حول الجولان المحتل يستوجب اتباع استراتيجية شاملة للتعامل مع العدو الصهيوني تكون ركيزتها الأساسية قائمة على فعل المقاومة، فالأحداث السابقة وتاريخ الصراع العربي . الصهيوني، وتاريخ محادثات السلام، يؤكدان أنّ الطريق الوحيد لتحرير الأراضي المحتلة ومنها الجولان السوري، لا يكون إلا من خلال القوة، وقد أثبتت سورية وعبر تاريخيها وتحت قيادة الرئيس بشار الأسد أنّ خيارها في دعم المقاومة للاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، هو خيار استراتيجي غير قابل للتفاوض أو التبدّل، وهذا الخيار قد أثبت نجاعته من خلال تحرير الجنوب اللبناني بفعل المقاومة عام 2000، وبالتالي فإنّ السبيل المضمون لتحرير الجولان المحتل يكون من خلال المقاومة.

المبحث السادس: تداعيات القرار الأمريكي على النظام والأمن الدوليين (الاستنتاجات)

أثار الإعلان التنفيذي للرئيس "دونالد ترامب" العديد من التساؤلات السياسية والقانونية والأمنية، ففي القانون الدولي تُعّد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الثالثة أو الطرف الثالث في الحالة السورية . الصهيونية حول الجولان المحتل، ومن ثمّ فجميع أركان الإدارة الأمريكية يدركون أنّ "لا أحد يستطيع أن ينقل ملكية ما لا يملكه"، وهي قاعدة معروفة في كافة التشريعات الدولية. وبالتالي فإنّ كافة التشريعات والأحكام القضائية والتدابير التنفيذية الداخلية للدول، في حال صدرت مخالفة لقواعد القانون الدولي وتعهدات الدولة، تُعّد مجرد وقائع مادية لا قانونية في القانون الدولي، ولا تغير من المراكز القانونية المستقرة، ومن هنا فالجولان أراضٍ سورية محتلة بالقوة والإرهاب والإكراه.

وبحسب كافة المدارس والاتجاهات القانونية، فإن الوثيقة الأمريكية ليس لها أي أثر على المركز القانون للجولان المحتل، ولا تؤثر أيضاً في القرارات الدولية في ذلك الصدد، ويمكن مواجهة قرار إدارة الرئيس "دونالد ترامب" من خلال اللجوء إلى الوسائل القانونية والقضائية الدولية والأمريكية، باعتبار هذا القرار يتجاهل قواعد القانون الدولي والدستور الأمريكي ذاته (سلامة، 2019).

إنّ قرار الإدارة الأمريكية يمثل تطوراً خطيراً في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي . الصهيوني، وينطوي على تداعيات متعددة، ويمثل انتهاكاً صريحاً وواضحاً لقرارات الشرعية الدولية، ويؤسس لعالم من الفوضى وفرض الأمر الواقع بالقوة والاحتلال، حين يعتبر أن ضمان أمن الكيان الصهيوني بمثابة أساس لشرعية احتلال الغير بالقوة، وبذلك فهو يفصّل القانون الدولي على مقاس الكيان الصهيوني بدلاً من أن يقيس الكيان الصهيوني بمقياس القانون الدولي.

إنّ سياسة إدارة الرئيس "دونالد ترامب" ستؤدي إلى مزيد من التوتر في منطقة الشرق الأوسط، وستؤدي إلى زيادة النهج المتطرف والعدواني للحكومات الصهيونية، كما أنّ عدم التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالمبدأ الدولي الأساسي الرافض للاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، يفتح المجال أمام "إسرائيل" وغيرها من الدول للإستيلاء على أراضٍ من دول مجاورة لها.

ومن التداعيات التي يمكن الإشارة إليها، الموقف الرافض لقرار الإدارة الأمريكية من معظم الدول العربية والغربية، فعلى الرغم من أنّ معظم الدول الأوروبية الغربية داعمة للكيان الصهيوني، إلا أنها رفضت الاعتراف بالقرار الأمريكي، وما أكدّ ذلك ما حصل في مجلس حقوق الإنسان، حيث أكدّ أن الجولان سورية بأغلبية 26 صوت مقابل

16 صوت وامتناع 5 دول عن التصويت، وأكدّ القرار على مبدأ "رفض السيطرة على الأراضي باستخدام القوة"، مما يدل أن هوية الجولان ليس أمراً بديهياً بالنسبة إلى عدد مهم من الدول (روسيا اليوم،2019).

وأخيراً يمكن تلخيص التداعيات الخطيرة لهذا القرار من خلال مايلي:

1- إنّ هذا القرار يُعّد سابقة خطيرة في مجال العلاقات الدولية، لأنه يعمل على شرعنة احتلال وضم أراضي الغير بالقوة والاحتلال، وأيضاً خروجاً سافراً عن قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

2- سيؤدي هذا القرار إلى التأثير بشكل سلبي على العديد من القضايا الدولية، وخاصةً النزاعات الحدودية بين الدول، إذ أنه يعطي الحق للدول بأن تسيطر على أراضي دول أخرى دون إعطاء أي اعتبار للقانون الدولي ولمبادئ العلاقات الدولية.

3- إنهاء دور الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط وراعٍ لعلمية السلام العربية . الصهيونية، بسبب الانحياز الأمريكي الواضح لجانب "إسرائيل"، وبالتالي سيؤدي هذا القرار إلى إعلان نهاية عملية السلام لانعدام الأسس التي قامت واستندت عليها منذ بدايتها عام 1991.

4- إنّ صدور هذا القرار يضع القضية الفلسطينية والمنطقة بالكامل أمام تهديدات بالغة الخطورة، خصوصاً مع تزايد التقديرات بأنّ الموقف من الجولان المحتل يرتبط في جانب منه بما تُسمّى "صفقة القرن" و "الوطن البديل".

5- سيؤدي هذا القرار إلى تزايد الأطماع الإقليمية بالأرض السورية، وبشكل خاص الأطماع التركية التي ما فتئت تحاول استغلال ظروف الحرب الإرهابية ضد سورية من أجل السيطرة على أجزاء من شمال سورية.

الخاتمة (التوصيات):

لقد كان الهدف الأساسي للبحث دراسة الأهداف والتداعيات للقرار الأمريكي بالاعتراف بالسيادة الصهيونية على الجولان المحتل، وبيان الدوافع السياسية والإستراتيجية لهذا القرار الخطير، ومن خلال البحث رأينا أن الأطماع الصهيونية بالجولان المحتل تعود إلى بدايات ظهور الحركة الصهيونية، حيث سعت "إسرائيل" منذ إعلان قيامها على أرض فلسطين العربية عام 1948 من أجل السيطرة على الجولان، وتحقق لها ذلك عام 1967، ومنذ ذلك الوقت عملت على تغيير ديموغرافية الجولان، فقامت بطرد السكان العرب السوريين من الجولان بهدف إنشاء المستوطنات، وعملت على نهب خيرات وثروات الجولان وخاصةً الثروة المائية.

وقد رأت "إسرائيل" في الأزمة السورية، فرصة من أجل تشكيل واقع جديد في البيئة الإقليمية وخاصةً الجهة الشمالية للكيان الصهيوني، سواء من خلال دعمها للجماعات الإرهابية ضد الحكومة السورية، أو من خلال سعيها لتغيير الواقع الإستراتيجي بشكل يصبح أكثر أمناً وأقل خطراً على الأمن القومي الصهيوني. وفي نفس الوقت سعت لدى الإدارات الأمريكية من أجل الاعتراف ودعم خياراتها الإقليمية سواء في فلسطين أو سورية، وتحقق لها ذلك مع وصول الرئيس "دونالد ترامب" إلى السلطة، والذي عمل على التماهي مع السياسات الصهيونية، ودعمها لفرض سيطرتها بالقوة والاحتلال بعيداً عن الشرعية الدولية، بالإضافة إلى استمراره في دعم الجماعات الإرهابية وإمدادها بالسلاح من أجل استنزاف قدرات الحكومة والجيش السوري، وهي مصلحة صهيونية بالأساس.

إنّ هذا القرار الخطير يتطلب استراتيجية مواجهة شاملة وموحدة تقوم بشكل أساسي على خيار المقاومة، كخيار ثابت لاستعادة الحقوق والأراضي المحتلة، وخيار أثبت نجاعته في تحقيق الأهداف، ووضع حد للأطماع الصهيونية في الأراضي العربية.

وأخيراً لا بد من التأكيد على أنّ قضية الجولان المحتل هي قضية وطنية سورية حية، لا يمكن أن تسقطها الأزمات والحروب، ولا يمكن أن تسقط بالتقادم أو بالهيمنة الخارجية، ولا بقرار أمريكي باطل لا يستند إلى أي أساس شرعي وقانوني، وقد أثبتت التجارب أنّ جذوة النضال ورفض الاحتلال متجذرة في روح وعنفوان الشعب السوري، ومهما طال الزمن سيعود الجولان إلى حضن الوطن، وسيبقى أرضاً عربية سورية.

المراجع:

1- الشعلان، رائق. (2009)، *النظام القانوني للقوات الدولية في الجولان والآثار المترتبة*، رسالة أعدّت لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، كلية الحقوق.

2- الشعلان، رائق. (2013)، *مقاومة سكان الجولان للإجراءات (الإسرائيلية) الماسة بهويتهم السياسية*، مجلة جامعة دمشق، عدد خاص (الجولان).

3- القومية، القيادة. (1982)، *الجولان بين إستراتيجية الضم والاستيطان الصهيونية وإستراتيجية التحرير العربية*، دمشق، حزب البعث العربي الاشتراكي.

4- القاسم، باسم. (2019)، *الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011- 2018*، مجلة دراسات علمية محكمة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

5- أيوب، نزار. (2001)، *سياسة إسرائيل في الجولان: الاستيطان والتوسع والضم تحقيق لحلم آباء الصهيونية*، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 3، مركز المنار، فلسطين.

6- المصري، جورج. (1995)، *الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية*، مركز الدراسات العربي الأوروبي، واشنطن.

7- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، *قرار ترامب: الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان "خلفياته ودوافعه"*، موقع عرب 48، 27 آذار 2019، https://www.arab48.com/%D9

8- جمعة، حسين. (2013)، *الجولان والذاكرة الوطنية*، مجلة جامعة دمشق، عدد خاص (الجولان).

9- روسيا اليوم، *تفاصيل التصويت في مجلس حقوق الإنسان الأممي حول الجولان*، 22 آذار 2019 https://arabic.rt.com/middle_east/1008717

10- سلامة، أيمن، *الإعلان الأمريكي بشأن الجولان السوري المحتل .. قراءة قانونية*، مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد"، 1 نيسان 2019، http://www.dcrs.sy/%D8

11- شهوان، أسماء. راتب معروف. (2010)، *الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية (1967- 2000/ دراسة تاريخية تحليلية)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين.

12- ضاهر، بلال، *سيناريوهات وخريطة مصالح إسرائيلية للتأثير على مستقبل سورية*، موقع عرب 48، 12 تشرين الأول 2017، https://www.arab48.com/%D8%A

13- علي، ضياء. (22 آذار 2018)، *الجولان السوري المحتل: خزّان المياه والنبيذ لإسرائيل*، جريدة الأخبار.

14- كيوان، مأمون؛ الأسدي، عبده. (1996)، *قضية الجولان، هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتمل*، دار النمير، دمشق.

15- محفوض، عقيل. (2019)، *التفكير في الجولان: المدارك النمطية وإكراهات الحرب والمقاومة الممكنة*، مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد"، دمشق.

16- مقصود، كلوفيس. (30 كانون الثاني 2016)، *أمريكا تدين الاستيطان "الإسرائيلي"*، فلسطين اليوم.

17- نتنياهو، بنيامين. (9 تشرين الأول 2018)، *هضبة الجولان ستبقى دائماً تحت السيادة "الإسرائيلية"*، مختارات من الصحف العبرية، 9 تشرين الأول.